عيون التاريخ .. في بنغازي

بنغازي الحب.. بنغازي الوفاء.. بنغازي العطاء .. بنغازي اللقاء بين الأجيال والأجناس والأعراق والقبائل والعشائر والأسر من مختلف المناطق والأنحاء.. بنغازي الحاضنة.. بنغازي «راية الدايح».. بنغازي دائمًا في ذاكرتنا عبر التاريخ، وإن من يقرأ هذه السطور من شباب اليوم سيتعرفون على هذه البقعة الطيبة الحنون من ليبيا الحبيبة.. أما من هم في جيلنا سيراجعون ذكرياتهم البنغازية من خلال ما تبصرهم به عيون التاريخ عن بنغازي أيام زمان.

- **العين الأولى:**

في كل يوم أربعاء تصل مكتبة المرحوم الحاج محمد على أبو قعيقيص، وكان يطلق عليها مكتبة «بوقعيقيص» بميدان سوق الحدادة، وهو الميدان الذي يربط بين سوق الظلام وميدان البلدية غربًا، وسوق الجريد شرقًا، تصل إلى المكتبة حزمة بريدية من القاهرة، بها المجلات المصرية التي ستصدر رسميًا يوم

الخميس،ومنها المصور وآخر ساعة وروزاليوسف ومجلات الأطفال التي كنا ننتظرها بشغف: سمير، وميكي، والسندباد، ومنا من يشتري نسخته، ومنا من يشارك زملاءه في شرائها، ومنا من يستعيرها من زميله الذي اشتراها.. وآخرون يقرؤنها في المراكز الثقافية، خاصة مركز الثقافة المصري، كنا نفعل ذلك دون أية حساسية بيننا، بل بكل الود والمحبة.. ومكتبة «بوقعيقيص» هذه كانت المكتبة الخاصة لبيع الكتب في منطقة السوق، أو ما يسمى الآن بنغازي المركز.

▪ العين الثانية :

الحياة الثقافية البنغازية كانت حافلة بالنشاط ففي جانب الإطلاع والقراءة كانت هناك خمس مكتبات عامة، ومراكز ثقافية غير ليبية، كان أبرزها نشاطًا هو المركز الثقافي المصري، وكانت بكل نادٍ من الأندية الرياضية مكتبة ولجنة ثقافية تقوم بنشاط ثقافي سنوي خاصة في شهر رمضان...

إلى جانب ذلك كانت صحف بنغازي تغطي الكثير من الإنتاج الأدبي والثقافي حيث تصدر صحف: الزمان، والرقيب، والبشائر، والحقيقة، والعمل، والجهاد، والكفاح، وبرقة الجديدة... وغيرها،

وكان لي إسهامات تشرفت بها في الكتابة بصحف الجهاد والكفاح في المجال الرياضي والمجال الاجتماعي وبعض الكتابات الثقافية المتنوعة.

وكانت في بنغازي أكثر من أربع فرق مسرحية وحوالي ثلاث فرق للفنون الشعبية.. إلى جانب فرق فرع الإذاعة الرسمية للموسيقى والتمثيل.. وكنا نستمتع بالعديد من دور الخيالة أذكر منها: «سينما ٩ أغسطس»، و«النهضة والحرية» و«الشرق» و«الهلال» و«الصابري»، و«برينيتشي» و«ركس»... وغيرها.

▪ العين الثالثة:

وفى ميدان البلدية حيث مقهى «العرودي» الذي اشتهر بتواجد شاعر بنغازي وليبيا الكبير أحمد رفيق المهدوي فيه بصورة مستمرة مع مجموعة من شيوخ مدينة بنغازي رحمهم الله جميعًا، ذلك الميدان الذي كان يتميز بتنسيقه الجميل ويعتبر معلمًا تاريخيًا من معالم مدينة بنغازي، حيث كان به قوس شارع سيدي سالم بجوار الجامع العتيق، ومن الناحية الأخرى مدخل سوق الظلام بتصميمه التركي المميز، وأمام المسجد كانت تقف عربات الحنطور، كان ممنوع أن يتم

تبرز الخيل في الميدان، وكان أصحاب العربات يضعون الأكياس الخاصة بمنع ذلك على أجسام الخيول. وأمام مبنى البلدية التاريخي يمنع وقوف السيارات، أما الجهة المقابلة عند قهوة العرودي وصيدلية الحاج صالح الفلاح، كان مسموح بالوقوف المنظم بعدادات الوقوف، تضع في العداد قرشًا وتوقف سيارتك ساعة.

▪ العين الرابعة:

لا يمكن لعيون التاريخ أن تغفل عن مصيف «جليانة» الذي أسسه الاستعمار الإيطالي.. وكان يكتب عليه: «ممنوع دخول الليبيين والكلاب»، ولكن إرادة الله أقوى من إرادتهم، وعاد المصيف إلى أهله، وأتذكر أن غرف المصيف القديم عددها مائة غرفة.. وكانت غرفتنا رقم (٥٣) في الغرف القديمة، ثم قامت البلدية في ١٩٦٢م ببناء غرف جديدة بدورين، هذه الغرف كان بها شباب الأهلي وشباب الهلال وشباب النجمة، وبقية الأندية، كنا جميعًا إخوة تجمعنا هواية الرياضة والنشاط الثقافي.. ولم تكن بيننا حساسيات عرقية، ولم نكن نهتم بقبائل الأصدقاء وعشائرهم، كانت بيننا محبة صادقة لوجه الله، يمكن كان سببها الانتماء للرياضة وحب

هذه المدينة الجميلة.. ولم نكن نعرف: غرباوي، وبدوي، وعقوري، ومصراتي. كنا نفخر جميعًا بأننا ليبيون من بنغازي، ومنا من يحب الأهلي، ولكن لا يكره الهلال، وهكذا الحال بالنسبة لبقية الأندية.

أتذكر في الغرفة الأولى من مصيف جليانة حيث يوجد ملاحظ المصيف «عمي سليم» رحمه الله، كان المكان المفضل لكاتبنا الكبير الصادق النيهوم.

وفي هذا المصيف كان يتواجد مشاهير الرياضة في بنغازي وليبيا مثل: مصطفى المكي، وإبراهيم كلفة، ومحجوب بوكر، وعلي الشعالية، وديمس الكبير والصغير، وأحمد بشون، وبشير القذافي، وناجي المعداني، وأحمد بن صويد، وخليفة بن صريتي، وغيرهم الكثير، دون مبالغة كانت كل بنغازي في هذا المصيف، فلم يكن حكرًا على مؤجري الغرف، بل كان هناك رسم دخول يومي بسيط ابتداءً من قبل البلدية بخمسة قروش، ثم زاد مع السنوات ليصل حسب ذاكرتي إلى ربع دينار، والشيء اللافت للانتباه أنه كانت هناك حافلة في موسم الصيف تتحرك من أمام ميدان الزاوية الرفاعية بوسط البلد؛ قرب شارع عمر المختار، إلى مدخل جليانة، تتحرك كل بداية الساعة من الميدان يعني التاسعة.. العاشرة.. وهكذا.. وترجع من أمام المصيف كل نصف ساعة، يعني التاسعة والنصف.. وهكذا، ولا

تتأخر عن مواعيدها إلا إذا كان هناك خلل فني، فيتم تعويضها بأخرى بعد فترة وجيزة، وكان السائقون ليبيين..

وعلى ذكر الحافلات كان يربط بنغازي بطرابلس حافلة واحدة تخرج في الصباح من أمام الكورنيش «بيرقو النجمي»، أي من أمام فندق على البحر صاحبه اسمه «الحاج النجمي شبير»، و تتحرك الحافلة الثانية في نفس الوقت من طرابلس من ميدان الرشيد.

وعندما أتحدث عن هذه الحافلة، فهي حافلة ركاب، وينقل عن طريقها البريد.. ويهمني هنا قضية البريد؛ كانت الرسالة ترسل من طرابلس خلال ثلاثة أيام من إرسالها، يحضرها لك ساعي البريد في عنوانك ببنغازي، وبالعكس، كانت الشوارع مسماة، والبيوت مرقمة، ويوجد نظام صارم لتوزيع البريد، وكل الموزعين كانوا ليبيين.

- **العين الخامسة:**

لا يمكن أن تتحدث عن بنغازي ولا تتحدث عن النادي الأهلي، هذا النادي الذي يعتبر الابن الشرعي الرياضي لجمعية «عمر المختار»، عرفتُ النادي الأهلي منذ أن كان عمري ٨ سنوات، عندما كان مقره

فوق المصرف الأهلي الآن بشارع عمر المختار بشقة صغيرة بها، «فرندا» كبيرة إلى حد ما، وانتسبت له كعضو عامل أحمل بطاقة رقمها ٤٣٣ في ١٩٦٨م، وكنت عضوًا باللجنة الثقافية بالنادي، حيث كنا مثلنا مثل بقية اللجان الثقافية بالأندية الأخرى، نتسابق من أجل أن نقدم برنامجًا ثقافيًا لمدينتنا الجميلة، وفي فترة من الفترات كان بالنادي الأهلي فرقة مسرحية ومجلة نصدرها شهريًا باسم الأهلي، وعندما منح النادي قطعة الأرض بالزيتون ساهمنا جميعًا -شباب هذه المدينة المنتسبين للنادي- في بنائها وتجهيزها، وعملنا عمالاً ومنظفين، وأهل الخير كانوا يساهمون بالأموال..

وإذا أردنا أن نحصي من قدموا خدمات مميزة لهذه المؤسسة التربوية الرياضية الثقافية الاجتماعية، فلا يسعنا إلا كتاب كامل، غير أنني أرى لزامًا علي أن أذكر عينة بسيطة جدًا كمثال لبعض الأسماء التي خدمت هذه المؤسسة، وكان لها دور في بنغازي، ومنها الأستاذ محمد بشير المغيربي أول رئيس للنادي، والأستاذ مصطفى بن عامر، والحاج عقيلة بالعون، والدكتور المهدي المطردي، وسعد أبو قعيقيص، وحليم مفراكس، ومن أبرز المشرفين على العمل الثقافي الأستاذ أحمد القلال، ومن الرياضيين الحاج عبد العالي العقيلي، وبشون وبن صويد، وتشرفت شخصيًا بأن أكون أمينًا للنادي في سنوات ٧٤ و٧٥.

عيون التاريخ أيها السادة تشهد بأن بنغازي بأطياف سكانها المتنوعة وأصول سكانها المتعددة كانت دائما إشعاعًا صادقًا للدفاع عن حرية هذا الوطن، فمن بنغازي انطلقت قوافل المساعدات والإسهامات لشيخ الشهداء عمر المختار والمجاهدين في الجبل الأخضر، وفي داخلها ونواحيها حدثت معارك جهادية كثيرة ومتنوعة، ولعل أبرزها المعركة التي استشهد فيها آل أجعودة، ومعركة جليانة وغيرها.. ومنها اندلعت شرارة الانتفاضة الطلابية في عام ١٩٦٤م.

وفرحت بنغازي في الفاتح من سبتمبر، والتفت مؤيدة بمصداقية حول قيادة الثورة منذ اليوم الأول، دون معرفة مسبقة بأسمائهم أو انتماءاتهم الفكرية أو الاجتماعية، كل الذي شغل جماهير المدينة التي كانت «مظلومة» في ذلك الوقت؛ أن المنتفضين من شباب ليبيا، ومنهم الذي تعلم وعمل وعرف حواريها وشوارعها وأزقتها.. وكان لذلك التجمع الكبير في ميدان ضريح عمر المختار في يوم ١٦\٩\١٩٦٩ إشارة صادقة لتعبير صادق من مدينة وفية لكل وفي.

ومن بنغازي كان صوت القومية العربية بالقاهرة يسمع: «لبيك نحن معك في بنغازي العربية» التي قيل عن استقبالها لعبد الناصر: أروع استقبال شعبي تم له في تاريخ استقبالاته الشعبية، لا يضاهيه إلا يوم تشييع جنازته رحمه الله بالقاهرة.

هذه هي بنغازي، يا أعزائي، وكل ما أتمناه بعد قراءتكم هذه السطور أن تتجولوا فيها، أو إذا كنتم غير مقيمين فيها أسألوا من يقطنها من أصدقائكم ليحاول أن يطبق ما قرأه على أرض الواقع ويقارن، ويقارن.. ولا يجد إلا حسبي الله ونعم الوكيل.

آسف لإزعاجكم بهذه الخواطر من خلال عين التاريخ الموجزة، ولو توسعت لاحتجت إلى ألف عين من عيون بنغازي حفظها الله وحماها من عيون الحاقدين.

القاهرة.. بنغازي.. ١/ ٩/١٩٦٩م

«نهارك أبيض يا بيه... على فين إن شاء الله»...

قالها حامل الحقائب بمطار القاهرة الدولي، وهو يقوم بإنزال حقيبتي من سيارة الأجرة؛ لنقلها داخل المطار الدولي لمدينة القاهرة، يوم الاثنين ١/ ٩/١٩٦٩م.

وأجبت بكل ثقة واطمئنان: الليبية بنغازي.. إن شاء الله..

فرد بسرعة: لا يا بيه ما أظنش فيه طيارة النهار ده بيقولوا فيه ثورة في ليبيا، وراح السنوسي.

فأجبت بامتعاض: الكلام الذي تقوله مش صحيح، أمس اتصلت بأهلي في بنغازي، وما فيش شي، خذ الحقيبة ولنذهب للمكان المخصص لإجراءات الرحلة.

وهناك التقيت بالعديد من المسافرين جلهم معروفين من بنغازي وتأكدت من الخبر، نعم فيه ثورة في ليبيا.. وما يمكنش الطيران، المطارين طرابلس وبنغازي مقفولين.

نحن -الليبيون- كانت لدينا بعض العادات الجميلة، منها في السفر عندما تقرر العودة قبل أصدقاء معك في نفس الرحلة، فإن كان معك بعض النقود الأجنبية تعرض ما لديك من مال على أصدقائك، وهذا

ما حدث لي حيث كان لي أصدقاء مازالوا في مصر، وسيرجعون بعد أسبوع، فلم أترك معي إلا عشرين جنيهًا مصريًا وعشرة جنيهات ليبية، ومنحتهم كل ما عندي يوم الأحد ١٩٦٩/٨/٣١م.

يا ربي ماذا حدث في بلادنا، كيف سيقبل الإنجليز والأمريكان بما يحدث!! حتما سيتدخلون؟! كيف سأطمئن على والدتي وأهلي وأصدقائي؟! أكيد القوات المتحركة لن تستسلم بسهولة، لازم الأمور الآن حرجة؛ خاصة في البيضاء وطرابلس وطبرق، يا رب استر يا رب... هذا ما كان يجول بخاطري.

لم يخرجني من هذا إلا صوت صديقي الأستاذ الدكتور محمود بادي حيث حدث له ما حدث لي، فتصافحنا وتساءلنا عن أخبار البلاد، ثم لمحت صديقًا ثالثًا، وهو الأستاذ إبراهيم العالم أخو فناننا الموسيقار الليبي المعروف يوسف العالم، كنا جميعًا لا نملك الكثير من المال، فاتفقنا -من مبدأ: الاتحاد قوة- أن نجمع ما لدينا، وكان في حدود ٤٥ جنيهًا مصريًا و٣٢ جنيهًا ليبيًا، وأمضينا ليلتنا عند صديق لي يدرس في القاهرة، وسهرنا في الشرفة نحاول أن نسمع الإذاعة الليبية التي التقطناها الساعة الواحدة ليلاً... وأول شيء سمعناه: على العاملين بالمخابز والمقابر التوجه إلى أعمالهم والتعريف بأنفسهم لمنحهم تصاريح التجول.

وهنا بدا القلق علينا جميعًا، وفى ثاني يوم ذهبنا إلى السفارة الليبية في الزمالك وكانت مفتوحة لليبيين، وليس لديهم أية معلومات جديدة، وتحركنا بالقطار إلى الإسكندرية، ومن هناك إلى ليبيا برًّا، وكانت بالرحلة العديد من المفارقات..

(بقية تفاصيل الرحلة البرية رحلة العودة إلى بنغازي كتبتها في صحيفة الجهاد نشرة تحت عنوان: رحلة أيام الثورة ١٩٧٣م).

مرّ الآن تسعة وثلاثون عامًا.. بإيجابياتها وسلبياتها، بأفراحها وأحزانها، واليوم يفرض علينا الواجب الوطني أن نقف بعض وقفات مهمة نعرضها بروح صادقة وبمحبة مخلصة لهذا الوطن، روح لا تسع إلا إلى الدعوة للإصلاح والفلاح والهناء والرفاهية لجميع الليبيين والليبيات -دون استثناء- أقدم هذه الوقفات.

- الوقفة الأولى:

نحن شعب طيب وبلد معطاء نحب الخير وتشيع بيننا فضيلة التسامح، ونسير إلى بعضنا في المحن والشدائد، ولذلك فإن وقفة المصالحة وطي صفحات الماضي خطوة فاعلة؛ إذا كانت صادقة؛ واستطعنا أن نزرع شجرتها زرعًا صحيحًا طيبًا، حتمًا سنجنى ثمارها بالخير والبركة، والتحام اللحمة الوطنية وطي الجراح لا يأتي إلا بالمحافظة على الإنسان وكرامته وحقوقه وآدميته.

– الوقفة الثانية:

شعارنا، الشعب السيد، فعلينا أن نقف بصراحة وموضوعية، هل استطعنا أن نحقق الشعب السيد الذي يملك القرار ويختار بحرية؟ علينا أن نقيم الأمر بصدق وموضوعية، ونعمل خطوات جريئة تكون حقيقة لا شعار أن الشعب هو السيد.

– الوقفة الثالثة:

وفقًا لتصريحات وتقارير المؤسسة الوطنية للنفط فإنه في عام ٢٠١٢م سيصل إنتاجنا النفطي اليومي ثلاثة ملايين برميل، وسنكون من الدول المنتجة والمصدرة للغاز ولغير ذلك من مشتقات النفط، بالإضافة إلى مواردنا الأخرى، آن الأوان إذن؛ لنقف وقفة جادة وننظر إلى الداخل دون انعزالية عن الخارج، يعنى أن نعطي ٨٠٪ من وقتنا وخططنا وعملنا للداخل؛ لأن المواطن لكي يكون سيدًا حقيقيًّا، يريد أن يعيش يومه، وخدماته متوفرة، وأمنه مستقر، وتعليم أولاده متوفر بأحدث الأساليب، وخدماته الصحية منظمة على أحدث المستويات، والقضاء بحزم على كل مظاهر الفساد والتسيب.. هذا التوجه هو الذي يحقق السِّلم الاجتماعي والتنمية المستدامة لكل فرد وأسرة وجماعة بمجتمعنا العربي الليبي الحبيب.

– الوقفة الرابعة:

التصدي لأية محاولة للإقصاء الجماعي أو تغليب مجموعة أو قبيلة أو منطقة على أخرى؛ لأن من يقوم بذلك فردًا كان أو جماعة فهو العدو الحقيقي لليبيا ولشعبها الطيب؛ فليبيا لكل الليبيين، ولا فرق بين منطقة وأخرى، والناس فيها سواسية على أرض ليبيا المعطاء، رغم كل محاولات الحاقدين العنصريين الطغاة.

وأخيرًا؛ فلنضع أيادينا معًا؛ لنبني ليبيا بدون أحقاد؛ وأن نسعى لتقوية إيماننا ونبتعد عن التخبط الفكري والقلق النفسي والشتات الذهني، ونعود بقوة في شتى مجالات حياتنا المختلفة إلى شريعتنا «القرآن»، كما أننا في أمس الحاجة للإلمام والمعرفة بالمنهاج النبوي الشريف في تربية الأمة وإقامة الدولة.

وبمناسبة شهر رمضان المبارك، كل عام وأنتم أيها الطيبون والطيبات من الليبيين والليبيات بخير.. داعيًا المولى عز وجل أن يحفظكم من الهم والحزن، والعجز والكسل، والجبن والبخل والحقد، وغلبة الدين وقهر الرجال..

أمين يا رب العالمين.

الراعي والرعية .. وتوزيع الثروة الليبية

إن قوة المجتمع لا تتحقق إلا بقدر ما يتحقق لخلاياه من سلامة الترابط ومتانة التماسك، والأسرة -التي أوردها هنا كوحدة قياس- تعتبر أهم الخلايا، وهى أحوج ما تكون إلى تدعيم بنيتها وحمايتها ورعايتها من كل ما يهز كيانها ويفكك بنيانها ويضيع حقوق أفرادها.. وهذه الحماية إنما هي مسؤولية الراعي داخل الأسرة سواء أكان ذكرًا أم أنثى: الأب أو الأم، أو كليهما معًا، والرعاية هنا ليست مادية فقط؛ لأن ما يهدد كيان الأسرة ليس الجانب المادي وحده؛ بل الرعاية تمتد إلى ما هو أهم، كتجسيد الحقوق واحترام الأفراد المكونين للأسرة لبعضهم بعضًا، وانشغال راعي الأسرة بالإشراف على كافة شؤون الأسرة مما يرتب شعورًا من قبل الرعية (أفراد الأسرة) بالطمأنينة بوجود من (يهندم) عليهم ويهتم بهم ويشغل باله بكافة أمورهم: من احتياجات مادية، واجتماعية، وأخلاقية، وتربوية، وسلوكية..

إن هذا التوجه هو التوجه العلمي والعملي الصحيح لدور الرعاية داخل الأسرة، وأؤكد أن الرعاية ليست مالية فقط ولا يمكن أن

تحسب بالمقياس المالي دون غيره.. ولنا عودة لهذا المثال الذي بدأنا به هذه السطور كوحدة قياس بسيطة غير معقدة في تصوري ستكون مقياسًا مهمًا، لما يدور الآن في المجتمع الليبي المكون من مجموعة أسر مثله مثل كافة المجتمعات الأخرى.

في جميع الدول المتحضرة ذات السيادة هناك علاقة بين الفرد والحكومة، فالفرد يقوم بواجب المواطنة، والحكومة تؤمن له حمايتين: حماية عسكرية أمنية ضد أي اعتداء خارجي أو إخلال لأمنه داخليًا، وحماية اجتماعية متكاملة بمفهومها الشامل.. والسؤال هنا في حال زوال هاتين المنظومتين أو جزء منهما لسبب ما، هل سيبقى هذا الفرد أو هذه الأسرة تنتظر من جهة ما أن تؤمن هذه الحماية التي اعتادت عليها وأصبحت حقًا لا منازع فيه، أو ستغادر موطنها وتفقد صفة الانتماء له إذا لم يقم الراعي بهذا الدور!

« كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته »...

هذا القول، يجعلني أشير بأننا في أمس حاجة إلى رعاة في جميع المجالات، يتحملون مسؤولية الرعية سواء الأب في بيته وأسرته، أم المدير والموظف في مكان عمله، ورجل الدين في مسجده، ورئيس الحكومة أو الوزير في تحمله إدارة شؤون الناس في المجتمع.

إن هناك معرفة ضرورية متبادلة بين الراعي والرعية، فمثلما يعرف الأب أبناءه واحتياجاتهم وسلوكياتهم، فالراعي يجب أن يعرف احتياجات أفراد وجماعات رعيته، كما أن الرعية أيضًا تعرف طلبات الراعي وتوجهاته ومصداقيته.. ومن هنا تنشأ أو تنعدم الثقة بين الاثنين، حيث نرى في بعض الأحيان أنه لا يوجد تفاهم أو لغة مشتركة، فالراعي في وادٍ والرعية في وادٍ آخر.

وإذا تحدثنا عن راعي الأغنام، فإن راعي الخرفان الصالح يبذل نفسه في سبيل رعاية خرفانه التي يرعاها، ويميز الراعي الصالح على الراعي الأجير؛ لأن الأجير ليس براعٍ وليست الخرفان له، فإذا رأى الذئب مقبلا لاً يدافع عن خرفانه ويتصدى له؛ وذلك لأنه أجير، بعكس الراعي الصالح أو الذي يملك الخرفان، فإنه يحبها ويعتبرها جزءًا من حياته... وهنا نسأل، هل كل من يتحمل مسؤولية الرعاية مستعد لمثل هذه التضحية، أو أنه أجير؟

وهنا الفرق بين الرعاية كمسؤولية ورسالة، وبين كونها وجاهة ووظيفة.. الراعي فيها يسكن برجه العاجي: مديرًا كان الراعي أو وزيرًا أو حاكمًا يجلس على كرسيه الهزاز في بيته أو مكتبه.. ومفروض على الرعية تكريمه وتبجيله والولاء له دون نقاش أو حوار، والويل كل الويل لمن يعصي الأوامر.

لابد لنا من نظرة خاطفة حول رأي الإسلام في هذا الجانب، حيث خلق الله تعالى الناس وجعل بعضهم مرتبطًا ببعض في حياتهم، وجعل سبحانه من حكمته أن البشر بحاجة إلى من يسوسهم ويتولى أمرهم، ويقوم على شؤونهم، ولا يصلح حالهم ولا تستقيم أمورهم التي يرعاها ويقوم بها ولي أمرهم وإمامهم إلا بالعلم والمصداقية والرعاية الصالحة والمساواة والشورى، فالعربي القديم كان يدرك هذا أيضًا حينما قال:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ** ولا سراة إذا جهالهم سادوا

وكلما اتسعت رقعة المجتمع زادت الولايات الصغيرة التي تحت الولاية الكبيرة، واتسعت مسؤوليات القائد، فإذا لم يكن للمجتمع قائد يتولى أمره ويجسد الشورى قولاً وعملاً، ويهتم بشؤونه ويفرغ نفسه بالكامل لهموم ومشاكل مجتمعه وتلبية احتياجات أفراده في كافة مناحي الحياة، فإن أمور الرعية ستتخبط حتى وإن كانت رعية غنية من الناحية المادية.

أما فلسفة توزيع الدخل أو الثروة على أفراد المجتمع فهي فلسفة قديمة استخدمت بوسائل متعددة ثم تطورت بشكل عصري؛ لتحقيق الشراكة المتساوية في ثروة المجتمع من خلال تحديد كافة الإيرادات الصافية للمجتمع -الليبي مثلاً- وتقسيمها على عدد السكان،

وبالتالي ينتج نصيب الفرد من هذه الثروة، وتجمع مرة ثانية حسب المناطق بعد خصم المساهمات الوطنية لأمور الدفاع وغيرها، من المشاريع الوطنية الإستراتجية التي تخدم كل الليبيين، فيتم بعد ذلك دراسة كل منطقة وفقًا لعدد سكانها مضروبًا في نصيب الفرد: الناتج عن تقسيم الثروة على كل السكان بعد خصم ما سبق الإشارة إليه، ويحدد من خلال هذه العملية الحسابية الافتراضية نصيب المنطقة في الثروة ويعتبر الناتج هو موازنة التنمية للمنطقة داخل البلاد، وتجري المعالجات للمناطق الأقل نموًا وأقل سكانًا وأكثر احتياجًا بتفاهم وطني من قبل أصحاب الشورى في كل المناطق، هذا هو التوزيع المثالي للثروة، وهي تجسد احتياجات الأفراد من الخدمات، بتوزيع عادل للإيرادات على الخدمات في كل مناطق ليبيا، وهذه النظرة رغم بساطتها إلا أنها غير قابلة للتنفيذ في ظل وجود المشاكل التالية:

- ضعف الإدارة وانعدام البيانات السليمة.
- توجه الرعاة بالانحياز لمنطقة إقليمية دون أخرى.
- الفساد الإداري والمالي.

من خلال ما سبق أرى أن التوجه نحو التوزيع المباشر النقدي لجزء من الثروة على المواطنين، وهم يتصرفون في أحوالهم شبيه بالقول بأن

الأب الراعي في الأسرة عندما يستلم دخله يوزعه على أفراد الأسرة، ويقول لهم: «كل واحد يدبر رأسه»، وهنا تفقد الرعاية مفهومها الرباني والاجتماعي.

لا يمكن بأية حال من الأحوال أن نترك للأسر وأفراد المجتمع أن يتصرفوا في التعليم والصحة، ولا يكون للراعي دور أساسي في هذا الموضوع؛ فتوزيع الثروة يكون وفقاً للمعادلة التي أشرت إليها.

وإذا كانت الدولة تريد أن ترفع يدها عن التعليم والصحة، فهي دولة غير راعية، ولا يجوز لها ذلك، وفق أحكام الرعاية الشرعية والاجتماعية... إلا إذا كان الموضوع وراءه أغراض غير منظورة مثل تخفيض عدد «الملاك الوظيفي» وتحويل المجتمع إلى مجتمع رأسمالي بالكامل أو الشعور بفساد وفشل الإدارة.. فإحداث هذه التفاعلات من أجل الوصول إلى وضع جديد بعد كم سنة، حتى وإن كان الأمر كذلك، فهناك وسائل للمعالجة أهمها: الوضوح والمصداقية مع الناس؛ لأنه صعب جدا في وضعنا الحالي؛ ولو أخذنا أية مدرسة أو مستشفى أو قرية أو مدينة، وتفحصنا أوضاعها وقيمنا القائمين عليها لوجدنا أنها غارقة في الفوضى العارمة ولا يعرف أحد في هذه الأيام كيف تدار الأمور.

ويعزى الأمر -في رأيي- إلى:

- غياب السلطة المركزية القوية المنظمة.

- صعوبة الأوضاع داخل إدارة الدولة حاليًا.. ولكن إلى متى؟

فالمفروض أن يؤسس من الآن لأرقى درجات الإدارة والخدمة العامة؛ لكي لا نظل نجرجر في العفوية.. ونحن ننتظر أن تتحسن الأحوال ويطول الانتظار، فينعكس ذلك سلبًا على أدائنا الاقتصادي والاجتماعي.

فالأمر يحتاج إلى معالجة منظمة سريعة تحقق إدارة جيدة وعدالة في توزيع الثروة؛ لتتقارب دخول الأسر مع احتياجاتها.

نحن .. إلى أين ؟!

في كل يوم.. وفى كل مكان ترى بأم عينيك تجاوزات وأخطاءً وتعديًا على حقوق الآخرين بشكل أو بآخر، ومع الأسف اختفت من قاموس حياتنا تعابير الاعتذار عندما نقع في الخطأ.

حقيقة إن السكوت عن الخطأ قد يصل إلى نفس مستوى الوقوع فيه، ولكن علينا دائمًا أن ننصح ونواجه الأخطاء بمعالجات تنبع من الحرص على عدم تكرار الخطأ، وأيضًا الحرص على أدمية الإنسان عامة علاوة على المخطئ أيضًا؛ لأن هدف الإصلاح دائمًا جوهره أن تعالج المنحرفين، لا أن تنتقم منهم، وتحولهم إلى أعداء للمجتمع.

إن كسب الجميع تحت مظلة الحق والأمر بالمعروف، هو قمة أخلاقيات مواجهة وسبل معالجة الأخطاء، سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

اختياري لهذا الموضوع نتاج لحديث مع صديق عزيز أثق في معلوماته ومصداقيته، وأمنيته أن يكون مجتمعنا من أفضل المجتمعات معاملة، أفرادًا ومؤسسات، حدثني صديقي هذا عن رحلته على متن الخطوط الليبية من دبي إلى بنغازي، حيث روى لي حادثًا مؤلمًا بحق

حيث كان عائدًا من دبي إلى بنغازي، وبعد أن أتم إجراءاتـه بمطـار دبي ظهرًا انتظر الطائرة التي لم تصل إلا فجر اليوم الثاني، وطيلـة فترة الانتظار مارس ممثلو الخطوط الليبية هوايتهم المفضـلة في مثـل هذه الحالات، وهي الهروب من مواجهة الناس الذين أمضوا وقـتهم حيارى، حتى أعلن عن وصول الطائرة، وتأتي المفاجأة الثانيـة بعـد صعود الركاب للطائرة، وبعد الإقـلاع أبلغـوا عـبر ناقـل الصـوت أن الطائرة لن تتجه إلى بنغازي، بل ستتجه إلى جـدة؛ لأن بهـا أمـاكن خالية كثيرة، وستقِلُّ بعضًا من الحجاج العائدين، هنا تململ صديقي وتمنى أن لو بُلغ بذلك قبل صعود الطائرة، لكان بإمكانه تغيير مسار عودته..

وحطت الطائرة بجدة وركب حجاج بيت الله، وتأتى المفاجأة الثالثـة من مكبر الصوت بالطائرة أننا لن نتجه إلى بنغازي؛ لأن الحجاج من طرابلس؛ لذا فستتجه الطائرة إلى طرابلس لإنزال الحجاج أولاً.

وبعد وصول الطائرة إلى طرابلس طلب من الركاب الأصـليين التوجـه إلى المطار القديم لتغيير الطائرة، حيث سيتم تسـفيرهم علـى إحـدى الرحلات الداخلية، إما الثامنة أو العاشرة!!

وتناست الخطوط الليبية أن أصل الرحلة (دبي- بنغازي).

هذه الرواية التعيسة التي حدثت لصديقي جعلتني أطرح تساؤلاً:
إلى متى سنسكت على مثل هذه الأخطاء؟
أليس الأوان قد آنَ لمواجهة هذه التصرفات التي تستهتر بالوقت وبالإنسان؟ أليس الوقت قد حان لنقود معًا مواجهة حقيقية لهذه الأخطاء التي أصبحنا نتعايش معها في كل يوم؟!
لماذا لا يرفع أحد الركاب قضية ضد الخطوط الليبية يطالب فيها الخطوط بالاعتذار وتعويض الركاب على الاستهتار بوقتهم؟!
بل لماذا لم تتصرف الخطوط الليبية بأسلوب حضاري وتهتم بركابها خلال فترة الانتظار بمطار دبي، وتقدم لهم المعلومات الكافية، وتقدم اعتذارًا عن التأخير، وتقوم بالخدمات الضرورية واللازمة في مثل هذه الحالات؟ ولماذا لم تهتم بهم عند وصولهم لطرابلس، وتسهل عملية نقلهم لمحطتهم الرئيسية بنغازي.

نحن جميعًا نعلم أن هناك ظروفًا استثنائية تسبب حدوث مثل هذه التجاوزات؛ لكننا نناشد ونطالب بضرورة أن يكون هناك أسلوب حضاري في التعامل مع الناس عند حدوث مثل هذه الطوارئ، أسلوب أخلاقي نابع من تعاليم ديننا الحنيف وسنة وسلوك نبينا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وهو أسلوب اشتهرنا به -نحن العرب- عندما كنا خير أمة أخرجت للناس.

الحديث قد يطول عن التجاوزات التي تحدث في السوق، والشارع، والمطارات، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والمواطن للأسف صامت لا يواجه، هل هو الخوف، أم ماذا؟

علينا أن نبدأ ثورة اجتماعية إصلاحية ضد كل التصرفات السلبية في حياتنا اليومية، علينا أن نواجه الموظف عندما يفضل مواطن على مواطن لمعرفة مسبقة أو وساطة مقيتة، وأن لا نتحرج من مواجهة من يعتدي على حقنا وأولويتنا، بالتقدم في أي طابور كان في أي مرفق كان لأي أحد كان.

أن نعترض -بأدب- عن التعاملات في الشارع التي بها تمييز من قبل من يؤدون الخدمة الضبطية في الشارع العام، ولنا أن لا نخجل في مواجهة أي هدر لكرامتنا، أو أي تجاوز لأصول التعامل معنا.

أرى أن أسلوب المواجهة المؤدبة الناصحة الملتزمة المستخدمة للحق وفقاً للقانون، وبأسلوب راقٍ ومؤدب غير متشنج، سيحقق لنا المراد، ولتؤمن فئة منا بذلك، وتبادر طواعية منها بمواجهة انحرافات الشارع والأماكن العامة..

بهذا الأسلوب الحضاري سنعيد للمجتمع كرامته وللشارع انضباطه.

ليس دفاعًا عن السادة الوزراء .. ولكنها الحقيقة !!

في عام ١٩٨٠ كنتُ عضوًا في وفد برئاسة الأستاذ المرحوم إبراهيم الفقيه حسن، حيث كان في ذلك الوقت أمينا للضمان الاجتماعي، وكانت مهمة الوفد السفر إلى السويد للإطلاع على تجاربهم المتقدمة في مجال تأهيل المعاقين وإمكانية التعاون معهم للاستفادة منها في ليبيا، وكان وليد تلك الزيارة إنشاء مركز «إعادة تأهيل بنغازي، ومركز جنزور».

والتقينا أثناء الزيارة بالوزير السويدي المختص بالخدمة الاجتماعية ورعاية المعاقين، وكان يتباحث مع الأستاذ إبراهيم الفقيه حسن عن موعد الاجتماع في اليوم التالي، حيث أفاد الوزير السويدي بأن يوم غدٍ سيكون يومًا مصيريًا بالنسبة له، لذلك لن يستطيع لقاءنا صباحًا، لكن من الممكن أن نلتقي مساءً، وأضاف أن في الغد جلسة للبرلمان، سيتم من خلالها مناقشة مشروع قانون وبرنامج تنفيذي مقدم من قبله عن طريق الحكومة للبرلمان..

ولفت نظري عندما استطرد في الحديث قائلاً: نحن في السويد أصبح لدينا عرف سياسي مع الزمن تحول إلى قاعدة نحترمها جميعًا، وهو أنه في حالة رفض البرلمان لمشروع قانون أو برنامج يمس الشعب

ويتطلب موافقة البرلمان عليه، فإن الوزير صاحب المشروع أو التشريع يعود في ذلك اليوم إلى مكتبه ليقدم استقالته فورًا، أما إذا وافق البرلمان على المشروع، فإن الوزير يبقى في موقعه حتى إتمام تنفيذ البرنامج الذي نال موافقة البرلمان.

وطرح علينا الوزير إمكانية حضور هذه الجلسة كضيوف، وحضرنا الجلسة في مكان مخصص للضيوف، ولاحظت أن النقاش كان جادًا ومنظمًا لدرجة تذكرنا بمناقشات رسائل الدكتوراه في الجامعات العريقة، وأخيرًا تم التصويت إلكترونيًا، ونال مشروع الوزير الموافقة، وبعد التصويت انتهت الجلسة والتف الوزراء والنواب يهنئون الوزير الذي ضمن بقاءه أربع سنوات لتنفيذ برنامجه ما لم يفعل أمرًا مخالفًا للدستور والأخلاق حسب نظامهم.

إن هذه الحادثة ما زالت تراودني كثيرًا، خاصة عندما سمحت لي الظروف أن أتعامل مع العديد من الوزراء العرب والأفارقة في مجال العمل والشؤون الاجتماعية، وتعرفت عن قرب على العديد منهم، وعلى كيفية أساليب عملهم، وكيفية اختيارهم لمواقعهم الوزارية، وعلاقتهم برئيس النظام، وكيفية تغييرهم ومحاسبتهم، والحقيقة أنني وجدت -وإن اختلفت السيناريوهات في مجال الاختيار- أن المضمون واحد، فغالبًا ما يكون اختيار الوزير: إما على أساس قبلي،

فالقبيلة الأكبر والأكثر قوة أو علاقة بالحاكم تكون صاحبة النصيب الأكبر في عدد الوزراء، أو على أساس جهوي حسب مناطق البلاد؛ حتى وإن كان ببعض دول العالم الثالث أشكال حزبية مصطنعة مُشكَّلة وفقًا لديمقراطية منقولة عن الغرب ومنفذة بشكل مشوه؛ وبعد هذا الفرز الجهوي والقبلي تتم المفاضلة بمقياس الثقة والمعرفة بين المرشحين جهويًا أو قبليًا، وطبعًا يكون الاختيار لمن يدين بالموالاة للنظام والحاكم، بصرف النظر عن الكفاءة والتخصص.

هذا من حيث كيفية الاختيار، أما من حيث التخصص والصلاحيات، وهو الأمر المهم، فللأسف إن معظم وزراء العالم الثالث بما فيهم العرب طبعًا ليسوا بمشاركين بالسلطة ولا مساهمين بشكل جدي منظم في رسم سياسات الحكم، بل هم غالبًا ما يكونون أقرب إلى كبار الموظفين الساميين وفقًا لنظام الحكم العثماني قديمًا، ينفذون بكل دقة ما يصلهم من السلطان عبر مراسيله حاملي رسائل التعليمات، وتحول المرسول في عصرنا الحالي إلى الهاتف الذي يتلقون من خلاله التعليمات التي تصلهم من الحاكم شخصيًّا، أو عبر أحد موظفي الرئاسة أو الديوان الملكي، وفي بعض الأحيان عن طريق رئيس الوزراء، الذي هو في الغالب منسق بين الوزراء والحاكم، ولا يشارك في إدارة الحكم إلا في بعض الدول الملكية، خاصة إذا كان وليًا للعهد

أو من الأسرة الحاكمة، وكذلك في بعض الدول الرئاسية إذا كان مشاركاً في وصول الحاكم إلى السلطة، وكان أحد أعوانه المقربين المخلصين.

ولنعلم جميعًا أن بعض الوزراء يدخلون الوزارة ويخرجون منها بعد سنوات عديدة، ولا يقابلون رأس النظام إلا في اللقاءات العامة والاجتماعات الرسمية، ويحاول البعض من هؤلاء الذين ترمي بهم الظروف إلى مقعد الوزارة -خاصة من لديه شيء من الوطنية وتعلم في أسرة غرست فيه مبادئ حب الوطن ومساعدة الناس واحترامهم- يحاولون قدر جهودهم أن يقدموا شيئًا لوطنهم وشعبهم، فمنهم من ينجح في تحقيق ذلك، ومنهم من يصاب بالإحباط، خاصة إذا كان نظام الحكم يخضع إلى الحاكم الأوحد الذي تسير الأمور في دولته وفقاً لمزاجيته ومقترحات أسرته وبطانته القريبة منه، وتمتد في بعض الأحيان لأفراد قبيلته.

كما أن هناك فئة من الوزراء لا تخاف الله، وتستغل موقعها من أجل المكاسب الشخصية خاصة إذا كان بعض هؤلاء في دول يكون فيها الدخل الشهري للوزير يعادل مرتب يومين لأحد الوزراء في الدول الأخرى،(وهذا لا يمكن أن يكون سببًا أو مبررًا لسرقة المال العام إلا لمن كان إيمانه الديني والتزامه الأخلاقي ناقصًا) ومن هنا يبرز

سؤال: كيف يتم ائتمان وزير بهذا الدخل البسيط على موازنات بالملايين، فيغوى الشيطان بعضهم، خاصة إذا رأى هؤلاء القريبين المحيطين برأس النظام يسمسرون بأموال البلد، فضعاف النفوس منهم ينزلقون في هذا المسار، فينتشر الفساد ويستشري، وتزداد الشعوب تعاسة على تعاستها.

والبعض الآخر منهم (أي الوزراء ضعاف النفوس) ينتهز فرصة وجوده في هذا الموقع ليحقق مكاسب لقبيلته أو لمنطقته، فيحدث بتصرفه شكلاً من أشكال الإقليمية والتفرقة، مما يؤثر على الوحدة الوطنية داخل المجتمع، ويرجع سبب هذا التصرف العنصري إلى أن اختيارهم تم وفقًا لأسس قبلية أو جهوية ، فيقدمون هذا العرفان لمن كانوا سببًا في اختيارهم مقابل استمرارهم في مواقعهم.

يُستثنى من هذه الأمثلة السابقة قلة من السادة الوزراء أو كبار المسؤولين الذين يشاركون فعلاً في الحكم، وفى رسم السياسات، ولهم صلاحيات حقيقة، وهؤلاء في عالمنا الثالث بصفة عامة والعربي بصفة خاصة؛ يكونون غالبًا من أفراد الأسرة الحاكمة في الأنظمة الملكية والأميرية، أو من قبيلة الرئيس، أو من الذين كان لهم دور فاعل في وصول الرئيس للسلطة.

وهذا يذكرني بأحد اجتماعات التنسيق بين مؤسسات العمل العربي المشترك بالجامعة العربية بالقاهرة، حيث كان لنا في منظمة العمل العربية طرح: حرية تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول العربية بشكل منظم، واتخذ فيه وزراء العمل العرب أكثر من قرار وتوصية، ولم يتم تنفيذ ذلك، فاقترحنا في ذلك الاجتماع أن يعرض الموضوع على اجتماع وزراء الداخلية العرب، وهنا أشار أحد المستشارين الفنيين في الجامعة العربية أن القرار صادر من وزراء العمل، يعنى مستوى وزاري، فماذا سيفعل وزراء آخرون في نفس مستواهم، وهنا تدخل آخر وقال: هذا الطرح من حيث الشكل صحيح؛ لكن واقعيًا وزير الداخلية في بلاد العرب، إما أخو الحاكم أو ابنه أو ابن عمه أو أحد المقربين جدًّا الذين لهم دور فاعل حقيقي في الحكم، ولذلك فإنهم وزراء يمارسون صلاحياتهم كاملة مع احترامي لوزراء العمل حتى وإن كانوا زملاءهم في بعض الأحيان لا يقابلون وزير الداخلية بسهولة لأنه سمو الأمير أو.. !!

وفى ختام النقاش الذي كان لأول مرة نقاشًا ساخنًا كشف حقيقة جانب القرار العربي وتنفيذه، حيث اتفق على تأجيل البث في الموضوع وتشكيل لجنة لدراسة الموضوع كالعادة.

من هنا يتضح لنا أننا إذا أردنا حقيقةً أن نحكم على إنسان ما في أدائه يجب أن يكون اختياره وفقاً لمعايير الكفاءة دون غيرها، وأن نوفر سبل الحياة الكريمة لحمايته من ضعف النفس، وأن يكون لنا نظام متابعة شعبية دائمة، وليس موسمية، ولا تكون عن طريق أجهزة رقابية؛ التي يجب أن يكون دورها مراقبة الموظفين التنفيذيين، وليس الوزراء الذين تكون لهم رقابة مختلفة (من خلال الشعب ومن يختارهم متفرغين لمتابعة أعمال الحكومة ومحاسبتها في كل يوم وليس في جلسة أو جلستين في العام كما يحدث في برلماناتنا العربية وان اختلفت أشكالها ومسمياتها) لأن رقابة الوزراء من خلال الأجهزة التنفيذية الرقابية، يجعل هذه الأجهزة تكبر وتتمادى في صلاحياتها وتتدخل في التنفيذ ويتفشى وينتشر فيها الفساد بذاتها.

وقد يدور في ذهن القارئ: لماذا تناول هذا الموضوع؟ وما فائدته للقارئ أو المجتمع؟

وهنا تبرز مسألة مهمة وضرورية يجب أن يلم بها كل مواطن في عالمنا العربي؛ لأنها سبب رئيسي في تأخرنا وانتشار عوامل الانحراف والفساد في إداراتنا الحكومية، وهي في الحقيقة أن السادة الوزراء في أوطاننا قليل القليل منهم من يملك صلاحيات مسؤولة،

ويكـون وزيـرًا حقيقتـا و يسـتطيع أن يقـدم برنـامج وينفـذه، ولـه صلاحيات الوزير المتعارف عليها في تشريعات الدول المتحضرة.

ولـذلك يجـب أن نحاسـب المسـؤولين حسـب حجـم صـلاحياتهم ومسؤولياتهم؛ لكي نكون منطقيين في محاسبة هـؤلاء، لـيس دفاعًـا عنهم، ولكن لأنهم هم دائمًا؛ أرادوا أو لم يريدوا؛ «كبش الفداء».